١٦

الأحكام التقويمية النحوية عند ابن السراج في أصوله

م.م غفران رعد عباس

الجامعة العراقية / كلية التربية للبنات

البريد الألكتروني: ghufran.r.abbas@aliraqia.edu.iq

المقدمة

الحمد لله المتفرد بالعظمة والعزة والكبرياء ،والصلاة والسلام على نبينا محمد أشرف الخلق وأفضل الأنبياء ،وعلى آله وصحبه البررة الأتقياء ،ومن اتبعهم وسار على نهجهم بصدق ووفاء

اللهم أخرجنا من ظلمات الوهم ،وأكرمنا بنور الفهم ،ويسر لنا برحمتك طريق العلم ،وجمّل أخلاقنا بالحلم يا ذا الفضل والمن والجود والنعم .

أما بعد :

إنّ ما اجتمع من أخبار ابن السراج ،وما ذكر عنه ليدل دلالة لا جدال فيها أنّه عالم حري بالدراسة جدير بالتقييم ،فهو علم من أعلام النحو وإمام من أئمة الثقافة وشيخ من شيوخ اللغة .

عاش أكثر من نصف قرن من الزمان وشهد حضارة العرب الزاهرة في القرنين الثالث والرابع الهجريين ،وعاصر التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية وما آلت إليه حياة العرب المسلمين في ظلال الدولة العباسية ،فهو واحد من أولئك العلماء الذي أعطوا العربية الكثير وعنوا بالمحافظة عليها كالخليل بن أحمد ،ويونس بن حبيب ،وعيسى بن عمر ،وسيبويه ، والأصمعي ،وأبي عبيدة ،والأخفش ،والمازني ،والمبرد ،فمعظم هؤلاء أخذ عنهم ابن السراج ونقل علمهم إلى الأجيال التي جاءت من بعدهم ثم انتهت إليه رئاسة النحو بعد موت أبي العباس المبرد وموت الزجاج وأصبح استنادًا يرحل إليه ويؤخذ عنه ،ولقد بقي على كثرة ما ألف قبله وبعده في النحو (كتاب الأصول) أول كتاب في مضماره ،فقد أثنى عليه القدماء ووصفوه بأجل الأوصاف مثل قولهم : (أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه) ، وقولهم : (كان النحو مجنونًا فعقله ابن السراج بأصوله) ونصوا على أنّه : (أول كتاب جمع أصول العربية معتمدًا على كتاب سيبويه مختصرًا مسائله مرتبًا أبوابه أحسن ترتيب معولًا على مسائل الأخفش والكوفيين مخالفًا لأصول البصريين) .

موضوع البحث :

يتعرض البحث للأحكام التقويمية النحوية عند ابن السراج في أصوله .

أسباب اختيار الموضوع :

مما لا شك فيه إنّ علم اللغة العربية يعد من العلوم التي لا غنى للعالم المجتهد عنها ؛كونه من علوم الوسيلة والآلة كما هو معلوم الاجتهاد واجب تحقيقه في كل عصر –على الكفاية– لذا فقد عدّ العلماء تعلمه شرطًا من شروط الاجتهاد ؛للاطلاع والوقوف على كثير من أسباب الاختلاف التي وقعت بين العلماء في أسباب وقوع الموضع النحوي خطأ أم صواب وأدلة كل منهما ،ولم تكن غايتي من هذه الدراسة المتواضعة مجرد إضافة بحث جديد إلى مكتبتنا الزاخرة والمليئة بالبحوث النحوية وغيرها ،وإنّما مقصدي هو بيان الاختلاف الحاصل بين العلماء في إمكانية الصح والخطأ في بعض المواضع النحوية .

منهجية البحث :

لقد سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي في تحديد أهميتها وأهدافها الممثلة في بيان آراء العلماء النحويين في مواضع الخطأ والصواب ،وكذلك المنهج الاستقرائي والاستنباطي في استنباط آراء العلماء النحويين ؛فضلًا عن أنّي انتهجت منهجًا يقوم على ما يأتي :

١- التعريف والتمثيل لكل فصل أو مبحث أو مطلب يحتاج إلى ذلك .
٢- توضيح المسائل التي أرى بها حاجة إلى توضيح سواء ببيان المراد منها أم بتحرير محل النزاع فيها كما بينت معاني الألفاظ التي تحتاج إلى بيان من معاجم اللغة ؛فضلًا عن التعريف لكل مفردة .
٣- أذكر أقوال العلماء في كل مسألة ،ناسبةً كل قول إلى قائله مع تحري الدقة في النسبة .
٤- عزوت كل آية كريمة إلى موضعها في السور في كتاب الله تبارك وتعالى .
٥- بيان وإيضاح الألفاظ والمفردات الغامضة وذلك بالرجوع إلى المعاجم وكتب وقواميس اللغة .
٦- وضعت فهرسًا للمصادر والمراجع ،وقد صنفتها بحسب أسماء الكتب على وفق حروف المعجم ،وقد أهملت معلومات المصدر الطباعية عند الإشارة إليه في ذيول الصحائف لاكتفائي بسرد المصادر والمراجع التي وضعتها في آخر البحث ،والذي تكفل بذكر هذه التفاصيل .

٧- ترجمت الاعلام والشخصيات الوارد ذكرهم بالبحث .

٨- نسقت البحث بما يتفق ونظم الطبع الحديث ،ووضعت علامات الترقيم في الأماكن التي تقتضيها ,

خطة البحث :

اقتضى البحث أن يكون موزعًا على مقدمة ومطلبين رئيسين وخاتمة ،وهي على النحو الآتي :

المطلب الأول : تناولت فيه أحكام الصواب وما شاكلهما

المطلب الثاني : تناولت فيه أحكام الخطأ وما شاكلها

هذا ولا أجدني امام فضل الله تعالى وكرمه إلا أن أجعل بين العوائق التي اعترضتني اسبابًا افزع بها الى التذلل بين يديه سبحانه ،وعملًا صالحًا يقربني إليه ،ونعمًا أتعرف بها عليه .

وأخيرًا فأنا لا أدعي كمالًا ،وإنّما بلغت غاية جهدي في إعداد هذا البحث ما استطعت إليه سبيلا ،فالكمال لله وحده جل شأنه ،ولمن عصمه من نبي أو رسول ،فإن كنت قد وفقت في ذلك فما هو إلا منة من الله تعالى ونعمة وتوفيق منه عز وجل ،وإن كان غير ذلك فأعتذر ،وإنّي لأنتظر النصح والإرشاد ممن وفقهم الله لتبصيري بمظان الغلط عندي وأكثرها ورحم الله من أهداها إلي .

قال تعالى : "لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۚ أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ[1] .

وأقول كما قال الشاعر[2] :

بالله يا قارئًا كتابي وسامعه	أسبل عليه رداء الحكم والكرم
وأستر بلطفك متلقاه من خطا	أو أصلحه تثب إن كنت ذا فهم
فكم جواد كبا والسبق عادته	وكم حسام بنا أو عاد ذو ثلم
وكلنا يا أخي خطاء ذو زلل	والعذر يقبله ذو الفضل والشيم

والحمد لله رب العالمين

---

[1] – سورة البقرة ، الآية (٢٨٦) .

[2] – نقلًا من موارد الزمان لدروس الزمان ،عبد العزيز محمد بن عبد المحسن السلمان (ت١٤٢٢ هـ) . ص (١٣) .

الباحثة

المطلب الأول

أحكام الصواب وما شاكلها

الصواب : لغة

الصواب ضد الخطأ ،و(صوّب) : قال له أصبت ،و(أصاب) : جاء بالصواب ،و(أصاب فلان في قوله وفعله) ،و(أصاب السهم القرطاس) : إذا لم يخطأ ،و(قول صوب وصواب)[٣] .

والحق يجب علينا أن نبين الفرق بين (الصواب) و (الصحة) أدنى فرق ،نتبينه من الضد ،فـ (الصواب) ضد (الخطأ) ،و(الصحة) ضد (السقم) : ضعف ،والخطأ ،غلط ،ووجود الفرق يفرض علينا التساؤل الآتي : أيهما أعلى قيمة ؟ (الصحة) أم (الصواب) .

إذا اعتمدنا المعنى اللغوي وجدنا أنّ (الصواب) أعلى قيمة من (الصحة) ،لأنّ الصحيح قد يكون صحيحًا بعد سقم ،أما (الصواب) فهو صائبٌ ابتداءًا .

الصواب حكم نقدي بتّ به أبو الفتح[٤] على عدد من العلماء[٥] ، نذكر منها :

١- رأي أبي علي الفارسي في دلالة لفظة (الأعاجم) وإطلاقها على الحروف العربية المعجمة وغير المعجمة ،لأنّ "هذا المتروك بغير إعجام هو غير ذلك الذي من عادته أن يعجم ،فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال والاستبهام عنهما جميعًا ،ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عنهما جميعًا عن الحرف بإعجام عليه ،أو بما يقوم مقام الإعجام في الإيضاح والبيان"[٦] .

٢- حكم ابن جني على هذا المذهب بقوله : "وهو الصواب الذي لا يذهب عنه إلى غيره"[٧]

---

[٣] – ينظر : لسان العرب ،ابن منظور مادة (صوّب) .

[٤] – ابن جني ناقدًا لغويًا ،ص ٥٨ .

[٥] – ينظر : المنصف ١٠١/٢ ، المحتسب ٣٢٤/٢ ، التمام ،ص ١٢٤ ، الخصائص ، ٣١٧/١ ، سر صناعة الإعراب ، ٣٥/١– ٤٠ ،١٢٩ ،التنبيه على مشكلات الحماسة ، ص ٥٩٤ .

[٦] – سر صناعة الإعراب ، ٤٠/١ .

[٧] – المصدر نفسه ٤٠/١ ، ابن جني ناقدًا لغويًا ،ص ٦٠ .

ويمكن القول أيضًا أنّ حروف المعجم سميت بهذا الاسم من باب إطلاق الجزء على الكل ،وهذا وارد ومعروف عند العرب ،وبابه واسع لا يذكر.

١- الصواب : من الأحكام النقدية التي أطلقها ابن السراج على عدد من القضايا النحوية، منها :

أولًا : تقديم الخبر على المبتدأ :

يقدم الخبر على المبتدأ ما لم يكن فعلًا خاصة ،فتقول : (منطلقٌ زيدٌ) ،وأنت تريد (زيدٌ منطلقٌ)[٨].

ثانيًا : الفصل بين بين إنّ وأخواتها وأخبارها

اعلم أنّ من الصواب الفصل بين (إنّ وأخواتها) وبين أخبارها بما يدخل لتوكيد الشيء، أو لرفعه ؛لأنّه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكده ،وذلك قوله : (إنّ زيدًا هو المسكين مرجوم) ؛لأنّ هذا في الرفع يجري مجرى المدح والذم في النصب[٩] ،وعلى ذلك يتأول قوله تعالى : "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا"[١٠] ، (أولئك) هو الخبر ففصل بينها وبين (إنّ وأخواتها) وهو من الصائب عند ابن السراج .

ثالثًا : فتح همزة إنّ :

من الصائب أن تقول : "قد علمت أنّك إذا فعلت ذلك أنّك سوف تغبط ،ويجوز أن تكسر ،وتريد معنى الفاء ،وتقول : أحقًا أنّك ذاهبٌ ،وأكبر ظنك أنّك ذاهبٌ ،وأجهد ظنك أنّك ذاهبٌ ،وأجهد رأيك أنّك ذاهبٌ ،كذلك هما إذا كانا غير استفهام ،حملوه على أفي حق أنّك ذاهبٌ"[١١] .

قال العبيدي[12] :

أحقًا أنّ جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريقُ[١٣]

قال فريق ولم يقل فريقان كما يقال للجماعة (هم صديقه) .

---

[٨] – ينظر : الأصول في النحو ، ٥٩/١ .

[٩] – ينظر : المصدر نفسه

[١٠] – الكهف ، الآية ٣٠ .

[١١] – الأصول في النحو ، ٤٦/١ .

[12] – ينظر : المصدر نفسه

[١٣] – من شواهد سيبويه ٤٦٨/١ ،على أنّ "حقًا" منصوب على الظرفية ولذا تفتح بعدها همزة (إنّ)،ينظر : المغني اللبيب ، ٥٦/١ ،همع الهوامع ٧١/٢ ،التصريح ٢٢١/١ ،الأشموني ٤٧٤/١ ، ابن سلام ٢٣٣ ، الدرر اللوامع ٨٧/٢ ، العيني ٢٣٥/٢ .

قوله تعالى :" إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ"[١٤] ،ولم يقل قعيدان ،والرفع في جميع هذا قوي ،إن شئت قلت : أحقٌ أنذك ذاهبٌ ،وأكبر ظني أنّك ذاهبٌ ،تجعل الآخر هو الأول .

٢ – يُقال :

(قول) : قال يقول قولًا قولة مقالًا مقالة ،يقال كثر القيل والقال ،وفي الحديث "نهى عن قيل وقال" وهما اسمان[١٥] .

وهو من الأحكام النقدية التي أطلقها ابن السراج على عدد من القضايا النحوية، منها :

أولًا : إضافة الأسماء

إنّ من الأسماء مضافات إلى معارف ولكنها لا تتعرف بها ،لأنّها لا تخص شيئًا بعينه فمن ذلك :مثلك ،شبهك ،غيرك ،تقول : مررت برجل مثلك ،وبرجل شبهك ،وبرجل غيرك فلو لم يكن نكرات ما وصف بهن نكرة ،وإنّما نكرهن معانيهن ،ألا ترى أنّك إذا قلت : مثلك جاز أن يكون (مثلك) في طولك ،أو لونك ،أو علمك ،ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء لكثرتها ،وكذلك شبهك[١٦]، "أما غيرك فصار نكرة لأنّ كل شيء مثل الشيء عداك فهو غيرك ،فإن أردت بمثلك وشبهك المعروف بشبهك فهو معرفة ،وأما شبهك فهو فمعرفة ،ولم يستعمل كما استعمل (شبهك) المعروف بأنّه يشبهك"[17] .

ثانيًا : الوقف في (أنّا)

يقال : "أنّا الوقف بالألف ،فإذا وصلت قلت : أنّ فعلت ذاك بغير ألف ،ومن العرب من يقول في الوقف : هذا غلامٌ ،يريد هذا غلامي ،شبهها بياء قاضٍ ،وقد إسقانْ وأسقنْ ،يريد أسقاني وأسقني ،لأنّ (في) اسم ،وقد قرأ أبو عمرو قوله تعالى : "فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ"[١٨] ، وقوله تعالى : "وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ"[١٩]

---

[١٤] – سورة ق ، الآية ١٧ .

[١٥] – ينظر : لسان العرب ، ابن منظور مادة (قول)

[١٦] – ينظر : الأصول في النحو ،١٥٣/١ .

[17] – المقتضب ، ١٦٥/٣ ، شرح الكافية ، ٥٠/٢ .

[١٨] – سورة الفجر ، الآية ١٥ .

[١٩] – سورة الفجر ، الآية ١٦ .

،على الوقف، وترك الحذف أقيس ،فأما هذا قاضي ،وهذا غلامي ،ورأيت غلامي ،فليس من أحد يحذف هذا ،ومن قال غلامي فأعلم ،وإنّي ذاهبٌ لم يحذف في الوقف لأنّها كياء القاضي في النصب ،ومن ذلك قولهم : (ضربهو زيدٌ ،عليهو مالٌ ،لديهو رجلٌ، ضربها زيدٌ ،لديها مالٌ) ،فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإنّ حذف الياء والواو في الوصل أحسن"[٢٠]، وأكثر ،وذلك قولك : عليه يا فتى ،ولديه فلان ،ورأيت أباه قبل، وهذا أبوه كما ترى ،وأحسن القراءتين : قوله تعالى : "وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا"[٢١] ،وقوله تعالى : "فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث"[٢٢] ،وقوله تعالى : "وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ"[٢٣] ، وقوله تعالى : "خُذُوهُ فَغُلُّوهُ"[٢٤] ، لأنّ الياء من مخرج الألف ،والألف تشبه الياء والواو تشبيهًا في المد وهي أختهما ،فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا ،وهو أحسن وأكثر ،وذلك قولك : عليه يا فتى .

ثالثًا : تقديم الاستثناء وتأخيره

تقول : "لا أحد فيها إلا عبد الله ،تحمل (عبد الله) موضع (لا) دون لفظه ،وكذلك تقول : ما أتاني من أحدٍ إلا عبد الله ،ألا ترى أنّك تقول : ما أتاني من أحدٍ لا عبد الله ولا زيد ،من قبل أنّه خطأ أن تحمل معرفة على (من) في هذا الموضع كما تقول : لا أحد فيها إلا زيد وعمرو ؛لأنّ المعرفة لا تحمل على (لا) ،وتقول : ما فيها إلا زيد ،وما علمت أنّ فيها إلا زيدًا ،ولا يجوز :ما إلا زيد فيها ،ولا ما علمت إلا زيدًا فيها"[٢٥] ؛لأنّك إذا قلبته وجعلته يلي (إنْ) و (ما) في لغة أهل الحجاز قبح ولم يجز وأنا أؤيد ذلك ؛لأنّها ليست بفعل فيحتمل قلبهما كما لم يجز فيهما التقديم والتأخير .

٣- حَسُنَ :

---

[٢٠] – الأصول في النحو ، ٢٩١/٢ .

[٢١] – سورة الإسراء ، الآية ١٠٦ .

[٢٢] – سورة الأعراف ، من الآية ١٧٦ .

[٢٣] – سورة يوسف ، الآية ٢٠ .

[٢٤] – سورة الحاقة ، الآية ٣٠ .

[٢٥] – الأصول في النحو ،ابن السراج ٣٢٦/١ ،وذلك لأنّ الكلام جواب لقوله : هل من أحد ؟ أو هل أتاك من أحد ؟

(الحُسْنُ) : ضد القُبْح ، والجَمْعُ مَحَاسِنٌ ،على غير قياس ،كأنّه جَمْعُ مُحْسِنٌ ، وقد حَسُنَ الشيء – بالضم– حُسْنًا ،و رجلٌ حَسَنٌ ،وامرأةٌ حَسِنَةٌ ،وقالوا امرأةٌ حَسْناءُ ،ولم يقولوا : رجلٌ أَحْسَنٌ ،وهو اسمٌ أُنِثَ من غير تذكير ،كما قالوا : علامٌ أمردُ ،ولم يقولوا : جاريةٌ مرداءُ ،فذكروا من غير تأنيث ،وحَسُنَ الشيء تَحْسِينًا: زينه ،وأَحْسِنْ إليه وفيه ،وهو مُحْسِنُ الشيء :أي يَعْلمه ،ويَسْتَحْسِنُهُ :أي يُعِدُّهُ حَسَنًا[٢٦].

الحُسْن : هو من الأحكام النقدية التي أطلقها ابن السراج على عدد من القضايا النحوية ، منها :

إضافة الأسماء :

اعلم أنّ حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء ،وأنّ الأصل والقياس أن لا يضاف اسمٌ إلى فعلٌ ،ولا فعلٌ إلى اسم ،لكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال ؛لأنّ الزمان مضارعٌ للفعل ؛ولأنّ الفعل له بنى ،فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره ؛لما فيه من الدليل عليهما[٢٧] ، وذلك قولهم : أتيتك يوم قام زيد ،وأتيتك يوم يقعد عمرو ،فإذا أضفت إلى فعل معرب ،فإعراب الاسم عندي هو الحسن ،وتقول :هذا يوم يقوم زيد[٢٨] ،وقوم يفتحون (اليوم) ،وإذا أضفته إلى فعل مبني جاز إعرابه وبناؤه على الفتح ،وأن يبنى مع المبني أحسن عندي من أن يبنى مع المعرب .

ولم أعثر في غير هذا الموضع على هذا المصطلح مع جهد جهيد للبحث .

٤– صَلُحَ :

الصلاح ضد الفساد ،صَلَحَ ،يَصْلُحُ ،صَلاحًا ،صُلُوحًا ، وأنشد أبو زيد :

فكيف بأطراقي إذا ما شتمتني؟ وما بعد شتم الوالدين صُلُوحُ

وهو صالح ،وصليح ،والأخيرة عن ابن الاعرابي ،والجمع صُلحاء ،وصلوح ، وصلُح ،كصلَح ،قال ابن دريد صلُح بثبت ،ورجلٌ صالحٌ في نفسه .

يقول بعض النحويين منهم ابن جني : تبدل الياء من الواو بدلًا صالحًا ،وهذا الشيء يصلح لك[٢٩] صلح : من الأحكام النقدية التي اطلقها ابن السراج على عدد من القضايا النحوية، منها :

---

[٢٦] – ينظر : لسان العرب ، مادة (حسن) .

[٢٧] – هذه المسألة ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر ٨٧/٢ ، مأخوذة عن ابن السراج في الأصول .

[٢٨] – في سيبويه ٤٦٠/١ ، ينظر : المقتضب ، ١٧٧/٣ .

[٢٩] – ينظر : لسان العرب ، ابن منظور مادة (صلح) .

أولًا : الإضافة إلى أفعل التفضيل

إذا قلت : (زيدٌ أفضلُ القومِ) فقد أضفته إلى جماعة هو أحدهم تزيد صفته على صفتهم وجميعهم مشتركون في الصفة ،تقول : عبد الله أفضل العشيرة وهم[٣٠] شركاء في الفضل والفضل من بينهم يزيد فضله على فضلهم ،ويدلك على أنّه لابد من أن يكون أحد ما أضيف إليه أنّك لو قلت : زيدٌ أفضل الحجارة لم يجز .

فإن قلت : الباقون أفضل الحجارة ،صلُح ،وأفضل هذه لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث، وهي (أفضل)[٣١] التي إذا لم تضفها صاحبتها (منك) تقول : فلان خيرٌ منك ،وأحسن منك .

ثانيًا : وصف النكرة

اعلم أنّك إذا وصفت النكرة فلك فيها ثلاثة أوجه منها : أن تجعل المنفي ونعته اسمًا واحدًا[٣٢]،وتبينه معه ،فتقول : لا رجل ظريف في الدار ،بينت رجل مع ظريف، وحجة من رأى أن يجعله مع المنعوت اسمًا واحدًا ،أن يقول : لما كان موضع يصلح فيه بناء الاسمين اسمًا واحدًا كان بناء اسم مع اسم أكثر وأفشى من بناء اسم مع حرف.

فإن قلت : لا رجل ظريفًا عاقلًا فأنت بالنعت الأول بالخيار ،فأما الثاني فليس منه إلا التنوين ؛لأنّه لا يكون ثلاثة أشياء اسمًا واحدًا[٣٣].

٥- **الجائز** :

(جوز) : جاز الموضع سلكه ،وسار فيه يجوز جوازًا ،وأجازه :خلفه وقطعه ،واجتاز: سلك ،وجاوز الشيء إلى غيره ،وتجاوز الله عنه : أي عنّا[٣٤] .

الجائز : من الأحكام النقدية التي أطلقها ابن السراج على عدد من القضايا النحوية ،منها :

---

[٣٠] – الأصول في النحو ، ٦/٢ .

[٣١] – ينظر : المصدر نفسه .

[٣٢] – الكتاب ، سيبويه ض/٣٥١ .

[٣٣] – الأصول في النحو ، ٣٥١/١ ،المقتضب ، ٣٦٧/٤ .

[٣٤] – ينظر : لسان العرب ،ابن منظور مادة (جوز)

أولًا :دخول من على الأسماء

يجوز إدخال (من) على الاسم الذي بعدها إذا كان نكرة ،تقول : ما من أحد في الدار ،وما من رجل فيها ،ويجوز أن تقول : ما من رجل غيرك ،وغيرك بالرفع والجر ،ويكون موضع رجل رفعًا قوله تعالى : "مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ"[٣٥] ،وإنّما تدخل (من) في هذا الموضع لتدل على أنّه ما رجل في الدار لجاز أن يكون فيها رجلان أو أكثر[٣٦] .

ثانيًا : نصب الحال

تقول : مررت بعبد الله خير منه أبوه ،ومن أجرى على هذا الأول في النكرة نصبه على الحال ،فقال مررت بعبد الله خيرًا منه أبوه ،وهي لغة رديئة[٣٧]،وقد يكون حالًا مالا يكون صفة ؛لأنّ الحال زيادة في الخبر فأشبهت خبر المبتدأ الذي يجوز أن يكون صفة ،ويجوز أن يكون اسمًا ،والصفة ما كانت تفرق بي اسمين ،والحال ليست تفرق بين اسمين ،وقد يكون ليس من اسم لا شريك له في لفظه ،ولكنها تفرق بين صاحب الفعل فالا كان أو مفعولًا وبين نفسه في وقتهن ،فما استعملوه حالًا لم يجز أن يكون صفة .

ثالثًا : أخوات كإنّ

(لعل – ليت – كإنّ) ثلاثتهنّ يجوز فيهن ما جاز في (إنّ) إلا أنّه لا يرفع بعدهنّ شيء على الابتداء .

قال سيبويه : ومن ثم أختار الناس ليت زيدًا منطلقٌ وعمرًا ،وضعف عندهم أن يحملوا عمرًا على المضمر حتى يقولوا :(هو) ولم تكن (ليت) واجبة ولا (لعل)[٣٨]، ولا (كإنّ) فقبح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب موضع التمني فيصير قد ختموا إلى الأول ما ليس في معناه[٣٩]،يعني أنّك لو قلت : (ليت زيد منطلق وعمرو)، فعطفت (عمرو) على الموضع ،لم يصلح من أجل (ليت – كإنّ – لعل) لها معانٍ غير معنى الابتداء والخبر ،ولم يزل الحديث عن وجوبه ،وما كان على خبرها إذا

---

[٣٥] – الأعراف ،من الآية ٥٩ ،وقد قرأ في السبعة جميعها برفع الراء وضم الهاء في (غيره) كما قرأ بكسر الراء والهاء ، ينظر : النشر ٢٧٠/٢ ، الإتحاف ،ص ٢٢٦ ،غيث النفع ،ص ١٠٤ .

[٣٦] – ينظر / الأصول في النحو ، ٩٤/١ .

[٣٧] – ينظر : الأصول في النحو ، ٢٣٣/١ – ٣١/٢ .

[٣٨] – ينظر : الأصول في النحو ، ٢٦٨/١ – ٢٤٠،٢٤١/٢ .

[٣٩] – قال سيبويه : إنّما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول : (إنّ عبد الله) .

كان اسمًا ،تقول : (إنّ عمرًا لقائم) ،(إنّ بكرًا لأخوك) ،ولا يجوز أن تقيم (قام) مقام (قائم) ،فتقول : (إنّ زيدًا لقام) ،وأنت تريد هذه اللام ،لأنّ هذه اللام لام الابتداء .

المطلب الثاني

أحكام الخطأ وما شاكلها

الخطأ : لغة

(الخطأ) : ضد الصواب ،و(أخطأه ،وتخطأ له في هذه المسألة ،وتخطأه) أرى أنّه مخطأ[٤٠] .

ينقده ابن جني على عبيدة قوله في إنّ أصل (مندوحة) : (دوح) بالخطأ الفاحش[٤١]

فأبو عبيدة يذهب في قولهم : "لي عن هذا الأمر مندوحة" أي : متسع ،إلى أنّه من قولهم : "انداح بطنه" أي : اتسع[٤٢]،أما ابن جني فيذهب أنّ (مندوحة) (مفعولة) ،وهي من تركيب (ن د ح) ،و(الندح) : جانب الجبل وطرفه ،وهو إلى السعة[٤٣] ،والحق أنّ دلالة (مندوحة) العامة هي السعة والفسحة[٤٤] ،وهذه السعة قد تكون مأخوذة مما اتسع من الأرض[٤٥] ،أو من الفسحة في جانب الجبل ،أو من الشجرة المتسعة[٤٦] ،أو من اتساع البطن ،فالأصل إذن (دوح) ،ما إذا من جانب الجبل كما ذهب ابن جني ،أو من الأصل المتسعة ،فالأصل (ندح)[٤٧] .

فإذا جعلنا المعنى اللغوي الدقيق هو الفصل ،أمكننا أن نقول : إنّ (مندوحة) مشتقة من (ندح) رأسًا ،لأنّ (الندح) : الكثرة والسعة[٤٨] ،والفسحة ،وهذا هو المعنى الرئيس في (مندوحة) .

١- **الخطأ** : من الأحكام النقدية التي أطلقها ابن السراج على عدد من القضايا النحوية ،منها :

أولا : غير بمعنى إلا

---

[٤٠] – ينظر : لسان العرب ، مادة (خطأ) .

[٤١] – ينظر : الخصائص ، ٣/٣٣٩ .

[٤٢] – المصدر نفسه ٣/٢٨٣ .

[٤٣] – المصدر نفسه ٣/٢٨٤ .

[٤٤] – ينظر : العين ، مادة (ندح) ٣/١٨٤ .

[٤٥] – ينظر : لسان العرب ، مادة (ندح) .

[٤٦] – ينظر : المصدر نفسه

[٤٧] – ابن جني ناقدًا لغويا

[٤٨] – ينظر : لسان العرب ، مادة (دوح)

اعلم أنّ من الخطأ أن تكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يبتدأ به بعد (إلا)[٤٩]،كما تقول : (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيد) ،فتعرب (غيرًا) اعراب (زيد) في هذه المسألة بعد (إلا) ،وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ(إلا) جاز بـ(غير) ،ولا يجوز أن تكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يبتدأ به بعد (إلا) ،في قولك : (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيد خيرًا منه) ،ولا يجوز أن تقول : (ما مررتُ بأحدٍ غير زيد خير منه) ،وأنت تريد ذلك المعنى[٥٠] .

قال سيبويه : وتقول أن أحدًا لا يقول ذاك هو خبيث ضعيف[٥١] ،فمن أجاز هذا قال: (إن أحدًا لا يقول هذا إلا زيدًا) ،حمله (إن) ،وتقول : (لا أحد رأيته إلا زيد) ،وإن بنيته جعلت (رأيته) كأنّه قال : (قد قالوا ذاك إلا زيدًا) ،وتقول (ما أتاني إلا منهم) قالوا كذا .

وورد (إن) في موضع اسم مرفوع بـ(غير) ،قال الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير إن هتفت حمامة في غصون ذات أوقال[٥٢]

وفي رواية أخرى : (غير) إن نطقت[٥٣] .

ثانيًا : الحذف في (يغزو) وما شاكلها

(يغزو) ،لو كانت في قافية حاذفًا الواو إن شئت ،وهذه اللامات لا تحذف في الكلام ،وتحذف في القوافي والفواصل ،فتقرأ : "وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ"[٥٤] ،إذا وقفت ،وأما يخشى ويرضى ونحوهما مما لامه ألف فإنّه لا يحذف منهن الألف لما كانت تثبت في الكلام جعلت بمنزلة ألف النصب التي في الوقف بدلًا من التنوين فلم تحذف هذه الألف كما لم يجز حذف ألف النصب ،ألا ترى أنّه لا يجوز لك أن تقول : (لم يعلم لنا الناس مصرع)[٥٥] ،فتحذف الألف .

قال رؤبة :

---

[٤٩] – الأصول في النحو ، ٢٨٥/١ .

[٥٠] – ينظر : المصدر نفسه .

[٥١] – ينظر / المصدر نفسه ٣٦٣/١ ، لأنّ (أحدًا) لا يستعمل في الواجب ،وإنّما نفيت بعد أن أوجبت .

[٥٢] – ينظر : من المخطوط ،وهو لأبي قبس بن رفاعة ، ص ٣١٢ رواه سيبويه في الكتاب ٣٦٩/١ (غير) إن نطقت .

[٥٣] – ينظر : الأصول في النحو ، ٣٦٩/١ .

[٥٤] – سورة الفجر ،الآية ٤ ،يريد في الآية : (والليل إذا يسري) بالياء .

[٥٥] – يشير إلى قول يزيد بن الطثرية الذي مر في كتاب الأصول في النحو ، ٤٠٨/٢ .

داينت أروي والديون تقضى فمطلت بعضا وأدت بعضا[٥٦]

فكما لتحذف ألف (بعضا) لا تحذف ياء (تقضي) وزعم الخليل : أن واو (يغزو) ، وياء (تقضي) إذا كانت واحدة منهما حروف الروي ثم تحذف لأنّها ليست بوصل (حينئذٍ) ،وهي حرف روي كما إنّ القاف في (وقاتم الأعماق خاوي)[٥٧] ،(المخترقن)[٥٨]

حرف روي .

كما لا تحذف القاف لا تحذف واحدة منهما ،وهذا هو القياس كما قال إذا كانتا حرف روي ،فإذا جاءتا بعد حرف الروي فحكمها حكم ما يزاد للترنم .

ثالثًا : الفصل بين حرف العطف والمعطوف

اعلم أنّه من الخطأ أن يعترض بين واو العطف وبين المعطوف بشيء ،لا يجوز أن تقول : (قام زيد – فأفهم– عمرو) ،ولا (قام زيد –والله– عمرو) ،وقد أجاز قوم الاعتراض في (ثم– أو – لا) لأنّ (ثم – أو – لا) يقمن بأنفسهنّ ، فيقولون : (قام زيد ثم – والله – محمد) .

ومما يلغيه الكوفيون ولا يعرفه البصريون :(زيدًا قمت ضربت) يلغون القيام كأنّهم قالوا : (زيدًا ضربت) ،وهذا رديء في الإلغاء ؛لأنّ ما يلغى ليس حقه أن يكون بعد فاء تعلق ما بعدها به .

قال أبو بكر[٥٩] : قد انتهينا إلى الموضع الذي يتساوى في كتاب الأصول ،وكتاب الجمل بعد ذكر (الذي) ،والألف واللام لا فرق بينهما إلا بعد التصريف زيادة المسائل فيه ،والجمل ليس فيه ذلك[٦٠]

٢- **لا يقال** : من الأحكام النقدية التي أطلقها ابن السراج على عدد من القضايا النحوية ،منها :

---

[٥٦] – رجز ،من شواهد سيبويه ٣٠٠/٢ على إثبات الياء في (تقضي) كما تثبت ألف (بعض) لأنها عوض عن التنوين في حال النصب، وينصب هذا الرجز إلى رؤبة بن العجاج ،(داينت فلانًا) : إذا أقرضته ،وأقرضك ،(داينت فلانًا) : إلّا عاملته فأعطيت دينًا وأخذت بدينٍ . ينظر : شرح السيرافي ،٤٨٤/٥ ،الخصائص ، ابن جني ٩٦/٢ ،الحجة ،٥٨/١ ،الجمهرة ،١٨/١ ،الخزانة ،٣٣٤/٤ ، ديوان رؤبة ،ص ٧٩ .

[٥٧] – أصلها (خاو) .

[٥٨] – من شواهد الأصول في النحو ،ابن السراج ٣٠/٢ ،على ما يلزم من إثبات الياء والواو إذا كانتا قافيتين لما يلزم إثبات القاف في (المخترقن) لأنّها حرف الروي ،والرجز لرؤبة بن العجاج ،وبعده ،مشتبه الأعلام لماع الخفق ... والقاتم : المغبر ،والقاتم : الغبار ،والأعماق : النواحي القاصية ،وعمق الشيء : قعره ومنتهاه ، والخاوي : الذي لا شيء به ،والمخترق : المتسع ،يعني جوف الغلاة . ينظر : المنصف ،٣/٢ ،المحتسب ، ٨٦/١ ، شرح السيرافي ،٤٩٤/٥ ،التهذيب ،٢٩٠/١ ،الجمهرة ،٢٣٦/٢ ،الحماسة ،ص ٥٨٢ .

[٥٩] – ذكر البغدادي في شرح هذا البيت قول ابن السراج في الأصول .

[٦٠] – الأصول في النحو ، ٢٦١/٢ .

ألا ترى أنّك إذا قلت : (زيد قتّال أو جرّاح) لم تقل هذا لمن فعلة واحدة ،كما أنّك لا تقل : قتّلت ،إلا وأنت تريد الجماعة ،فمن ذلك قوله تعالى : "وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَاب"[٦١] ،ولو كان بابًا واحدًا لم يجز فيه إلا أن يكون مرة بعد مرة ،ومن كلام العرب : أما العسل فأنت شرّاب ،ومثل ذلك (فعول) لأنّك تريد به (فعّال) من المبالغة ،قال الشاعر :

ضروبٌ بنصل السيف سوق سمانها إذا عمدوا زادًا فإنّك عاقرٌ[٦٢]

و(فعّال) نحو (مطعام– مطعان) ؛لأنّه في التكثير وبمنزلة ما ذكرنا .

ومن كلام العرب : إنّه لمنحارٌ بوائكها[٦٣] ،وقد أجرى سيبويه : (فعيل) كـ (رحيم – عليم) هذا المجرى ،وقال ذلك المبالغة[٦٤] ،وأباه النحويون[٦٥] ،قال المبرد : فأما ما كان على (فعيل) ،نحو : (رحيم–عليم) ،فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزًا ،وذلك إنّ إنّما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى ،فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارعه ملحق به ،والفعل الذي هو (فعيل) في الأصل إنّما هو ما كان (فعُل) نحو : (كرُم فهو كريم) ،وهذا ما يرتضيه المؤلف .

من أجل (فعيل) بابه أن يكون صفة لازمة للذات وأن يجري على (فعُل) نحو : (ظرُف فهو ظريف) ،(كرُم فهو كريم) ،(شرُف فهو شريف) ،والقول عندي كما قالوا ، وأجاز أيضًا مثل ذلك في (فعِل)[٦٦] .

---

[٦١] – سورة يوسف ، من الآية ٢٣ .

[٦٢] – من شواهد سيبويه ٥٧/١ ،على عمل (ضروب) عمل فعله ،وسوق : جمع ساق . عقر البعير بالسيف : ضرب قوائمه ،وكانوا يعقرون الناقة إذا أرادوا ذبحها ،أما التبرك فيكون أسهل لنحرها أو ليعاجل الرجل ذلك فلا تمنعه نفسه من عقرها ،والبيت من مقطعة لأبي طالب رثى بها أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي ،وهذا رد على ما ذكره ابن الشجري في أماليه ١٠٦/٢ ،من أبا طاب مدح بها النبي . ينظر : المقتضب ، ١١٤/٢ ،أمالي ابن الشجري ،١٠٦/٢ ،ابن يعيش ،٩٦/٦–١٧٠ ، ١٣٠/٢ ،الديوان ،ص ١١

[٦٣] – البوائك : جمع بائكة ،وهي الناقة السمينة / من باك البعير إذا سمن .

[٦٤] – الأصول في النحو ،٥٩/١ .

[٦٥] – المقتضب ،١١٤/٢ .

[٦٦] – الأصول في النحو ، ، ٥٨/١ ،وذكر قول الشاعر مما جاء على (فعِل) :

حذِر أمورًا لا تضير وآمِن ما ليس ضحيه من الأقدار

وأباح النحويون إلا أبا عمر الجرمي[٦٧]، فإنّه يجيزه على بعد ،فيقول : (أنا فرِق زيدًا) و(حذِرٌ عمرًا) ،والمعنى : (أنا فرِق من زيد و حذِرٌ من عمر) ،قال أبو العباس – رحمه الله– ؛لأنّ (فعِل) الذي فاعله على لفظ ماضيه إنّما معناه ما صار كالخلقة في الفاعل ،نحو : (بطِر زيد) فهو بطِر ،وخرِق فهو خرِق .

٣- القبيح

(القُبح) : ضد الحسن ،ويكون في الصورة والفعل ،قال له : (قبّحه الله) أي : صيّره قبيحًا ،قال الأزهري : هو نقيض الحُسن عام في كل شيء ،وفي الحديث لا تقبحوا الوجه ،معناه : لا تقولوا إنّه قبيح[٦٨].

القبيح : من الأحكام النقدية التي أطلقها ابن السراج على عدد من القضايا النحوية ، منها :

الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

فمن القبيح المرفوض : "الفرق بين المضاف والمضاف إليه ،والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي وهو دون الأول"[٦٩]،وقد وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الفصل ،فمنع البصريون الفصل إلا في الشعر على أن يكون الفاصل ظرفًا أو حرف جر[٧٠] في حين أجاز الكوفيون الفصل في النثر إذا كان المضاف إليه مصدرًا أو صفة ،والفاصل ما نصبه المضاف من (مفعول) أو (ظرف) أو (شبهه) أو (قسم)[٧١] .

ولا يعنينا التفصيل في هذه المسألة ، بل يعنينا ابن جني الذي وقف طويلًا عند هذه المسألة (مسألة التفريق) فنراه يحلل النصوص التي وقع فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ،فيجيز فصلًا

---

[٦٧] – الجرمي : أبو عمر صالح بن أسحق الجرمي ،المتوفى سنة ٢٢٥ هـ ،وهو من أساتذة المبرد المشهورين ،ترجمته في الفهرست ،ص ٥٦ ،نزهة الألباء ،ص ١٩٨ ،وإرشاد الأريب لياقوت ٢٦٧/٤ ، وبغية الوعاء ،ص ٢١٦ .

[٦٨] – ينظر : لسان العرب ،مادة (قبح)

[٦٩] – الخصائص ، ٣٩٠/٢ .

[٧٠] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧/٢ ،أوضح المسالك في ألفية ابن مالك ١٧٧/٣ .

[٧١] – ينظر : شرح ابن عقيل ٨٢/٢ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٧٧/٣–١٩٦ .

ويمنع آخر ،وعلى كل حال فإنّ ابن جني منع الفصل واستقبحه كما فعل كثيرون من النحويين[٧٢]،منهم ابن السراج فيقول :

"والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير ،ولكنه ضرورة الشاعر"[٧٣].

تقول : (سكت حتى إذا أردنا أن نقوم) ،افعلوا كذا وكذا ،فترده على جواب (إذا) ولو رددته على (حتى) جاز على قبحه ،وحق (حتى) أن لا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه ،وتقول : (لا والله حتى إذا أمرتك بأمر تطيعني) ترفع جواب (إذا) ،وإن شئت نصبت على (حتى) على قبح عندي ،إلا أنّ الفصل بالظرف أحسن من الفصل بغيره[٧٤] .

وتقول : (لا والله حتى أن أقل لم لا تشتم أحدًا لا تشتمه) ،و(لا تشتمه) جواب (أن أقل لك) ،فلا يكون فيه النصب ،لأنّه لا يرجع إلى (حتى والله) ،وإذا قلت لك (اركب تركب يا هذا) ،تنصب (تركب) على (أو) وفصلت بالظرف ،والفصل بالظرف أحسن من الفصل بغيره ،أردت : (لا والله أو تركب) ،إذا قلت لك (اركب) ومن رفع ما بعد (أو) في هذا المعنى رفع هذا المعنى رفع هذه المسألة ،وتقول : (تسكت حتى إذا قلنا ارتحلوا لا يذهب الليل تخالفنا فلا تذهب) ،ف(تذهب) معطوف على (تحالفنا) ،و(حتى إن نقل أتيت فلانًا تصب منه خيرًا لا تأته) ف(تصب خيرًا) جزم على جواب (أتيت) ،و(لا تأته) جواب (إن تقل)[٧٥] .

٤- لا يحسن :

من الأحكام النقدية التي أطلقها ابن السراج على عدد من القضايا النحوية، منها

العطف على الاسم الظاهر :

لا يحسن أن يعطف الاسم الظاهر على المرفوع المتصل ،لا يحسن أن تقول : (قمت وزيد) حتى تؤكد فتقول : (أنا وزيد) ،ولا تقول : (قام وزيد) حتى تقول: (قام هو وزيد) ،وقال عز وجل : "اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ"[٧٦]،وربما جاء على قبحه غير مؤكد ويحتمل لضرورة الشاعر ،وإنّما قبح أن

---

[٧٢] – ينظر : المقتضب ، ٣٧٦/٤-٣٧٧ ،اللامات ،ص ١٠٦ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧/٢ ، اللباب في علل الباء والإعراب ٢١٠/١ .

[٧٣] – الخصائص . ٤٠٤/٢ ،ابن جني ناقدًا لغويًا ،ص ٦٠ .

[٧٤] – ينظر : الأصول في النحو ، ١٦٦/٢ .

[٧٥] – المصدر نفسه .

[٧٦] – سورة طه ، من الآية ٤٢ .

تقول : (قمت وزيد) لأنّ (التاء) قد صارت كأنّها جزء من الفعل إذ كانت لا تقوم بنفسها ،وقد غير الفعل لها ،فإن عوضت من التأكيد شيئًا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه نحو : (ما قمت ولا عمرو) ،و(وقعدت اليوم وزيد) حسن[٧٧].

٥- لا يصلح :

من الأحكام النقدية التي أطلقها ابن السراج على عدد من القضايا النحوية ، منها :

أولًا : وقوع اللام في خبر (إنّ)

لابد من أن يكون خبر (إنّ) بعد اللام ؛لأنّه كان موضعها أن تقع موقع (إنّ) لأنّها للتأكيد ،ووصلة للقسم مثل (إنّ) فلما أزالتهما (إنّ) عن موضعها وهو المبتدأ أدخلت على الخبر ،فما كان بعدها فهي داخلة عليه ،فإن قدمت الخبر لم يجز أن تدخل اللام فيما بعده .

لا يصلح أن تقول : (إنّ زيدًا لفيكِ راغبٌ) ،ولا (إنّ في الدار لزيدًا) ، و(إنّ خلفك لعمرًا)[٧٨]،قال الله تعالى : "وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ"[٧٩] .

ثانيًا : التنوين

لو قلت : (لا رجل وغلامًا عندك) ،لم يصلح في (غلام) إلا التنوين من أجل واو العطف ؛لأنّه لا يكون في الاسماء مثل (حضر موت) اسمًا واحدًا إذا كان بينهما العطف[٨٠] .

٦- لا **يجوز** : من الأحكام النقدية التي أطلقها ابن السراج على عدد من القضايا النحوية ، منها :

أولًا : دخول (إنّ) على (إنّ)

لا يجوز دخول (إنّ) على (إنّ)[٨١]،لما لا يدخل تأنيث على تأنيث ،ولا استفهام على استفهام ،فحرف التأكيد كذلك لا يجوز أن يدخل على حرف مثله ، ولا يجوز أن تقول :(إنّ إنّك منطلق يسرني) ،تريد : (إنّ انطلاقك يسرني) ، فإن فصلت بينها ،فقلت : (إنّ عندي أنّك منطلق) جاز.

---

[٧٧] – ينظر : الأصول في النحو ،١١٩/٢ .

[٧٨] – ينظر : الأصول في النحو ، ٢٣١/١ .

[٧٩] – سورة الليل ، الآية ١٣ .

[٨٠]– ينظر : الأصول في النحو ،٣٨٤/١ – ٣٨٥ .

[٨١] – الأصول في النحو ، ٤٤٣/١ .

قال سيبويه : اعلم أنّه يحسن أن تلي أنّ أنّ ،ولا إن أن ،ألا ترى أنّك لا تقول: (إنّ أنّك ذاهبٌ في الكتاب) ،ولا تقول : (قد عرفت أن أنّك منطلق في الكتاب) ،وإنّما قبح هذا كما قبح في الابتداء[٨٢] .

فهو يرى أنّ كل واحدة منهما لا تستغني عن الاسم والخبر ،كما إنّ المبتدأ لا يستغني عن الخبر، والجملة يتعذر أن تكون في آن واحد اسمًا وخبرًا لـ (إنّ) و(أنّ) على السواء .

أمّا السيرافي فيرى المانع هو : إنّهما جميعًا للتأكيد يجريان مجرًى واحد فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام وإنّ ،وهذا لا يختلف عن رأي ابن السراج[٨٣] .

قال تعالى : " إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ (١١٨)وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ (١١٩)[٨٤]،فـ(إنّ) هي التي فتحت (أنّ) في قوله : (وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ) ،وما علمت فيه نصب بـ(إنّ) الأولى ،كما تقول : (إنّ في الدار لزيدًا) ،فحسنٌ ؛إذا فرقت بين التأكيدين[٨٥] .

ومن قرأ : (وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ) ،وجعله مستأنفًا كقولك : (إنّ في الدار لزيدًا وعمرو منطلق) ؛لأنّ الكلام إذا تمّ ،فلك أن تستأنف بعده .

قال سيبويه : تقول : (إنّ لك هذا على وإنّك لا تؤذي) ،وكأنّك تقول : (وإنّ لك ألا تؤذي) ،وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على (إن لك) ،وقد قرأ هذا الحرف على وجهين .

قال بعضهم : (وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ) ،وقال بعضهم : (وَأَنَّكَ) ،والقراءتان بفتح الهمزة وكسرها سبعيتان[٨٦] ،الفتح بالعطف على (ألا تجوع) ،والكسر بالعطف على جملة (إنّ) الأولى ،أو على الاستئناف .

ثانيًا : رُبَّ

تقول : (رُبّ رجلٍ تختصم وامرأةٌ وزيد) ،ولا يجوز الخفض ؛لأنّه لا يتم إلا باثنين ،فإن قلت : (رُبّ رجلين مختصمين وامرأتين) جاز لك الخفض والرفع ، فتقول : (وامرأتان وامرأتين) أما الخفض

---

[٨٢] – الكتاب ،٤٦٣/١ .

[٨٣] – ينظر : شرح الأصول في النحو ،٢٢/٤ .

[٨٤] – سورة طه ، الآية ١١٨-١١٩ .

[٨٥] – ينظر : النشر في القراءات العشر ،٣٢٢/٢ ،الإتحاف ، ص٣٠٨ ،الكشاف ،٤٤٤/٢ ،البحر المحيط، ٢٨٤/٦ ،الأصول في النحو ،٢٤٢/١-٢٤٣ .

[٨٦] – سيبويه ٤٦٣/١ .

،فبالعطف على (الرجلين) ،والرفع بالعطف على ما في (مختصمين) ،ولو قلت : (رُبّ رجلين مختصمين هما وامرأتان) ،فأكدت ثم عطفت لكان أجود .

حُكِي عن بعضهم أنّه يقول : إذا جاء فعل يعني بالفعل اسم الفاعل بعد النعت رفع ،نحو قولك : (رُبّ رجلٍ ظريفٍ قائمٌ) ،والكلام خفض[٨٧] .

وزعم الفراء أنّهم توهموا (كم) إذ كانوا يقولون : (كم رجلًا قائمٌ) ،وتقول : (رُبّ ضاربك قد رأيت) و (رُبّ شاتمك قد لقيت) ؛لأنّ التنوين يريد (ضاربٌ لك) وإن قلت : (ضاربك أمس) لم يجز ؛لأنّه معرفة .

والأخفش يعترض بالإيمان ،فيقول : (رُبّ – والله – رجلٍ رأيت) ، و (رُبّ رجلٍ قد رأيت) ،وهذا لا يجوز عندنا ؛لأنّ حروف الجر لا يفصل بينها وبين ما عملت فيها[٨٨] ،وسائر النحويين يخالفونه[٨٩] .

ثالثًا : ادخال الألف واللام على العدد

لو أردت إدخال الألف واللام على العدد المكون من جزأين ،فقلت : (الحادي عشرهم أنا) ،أو (الثاني عشرهم أنا) لم يجز في شيء من هذا إلى (العشرين)؛ لأنّ هذ مضاف ،ولا يجري مجرى الفعل ؛لأنّه اشتق من شيئين ، وكان حق هذا أن لا يجوز في القياس ،ولولا أن العرب تكلمت به لمنعه من القياس ،وإنّما ثاني اثني عشر في المعنى أحد اثني عشر ،وليس يراد به الفعل ،وثالث ثلاثة إنّما يراد به أحد ثلاثة[٩٠] .

---

[٨٧] – الأصول في النحو ، ٢٩٥/١ .

[٨٨] – يرى سيبويه أنّ الفصل بين الجار والمجرور أمر قبيح ؛لأنّهما بمنزلة كلمة واحدة .

[٨٩] – ينظر : الأصول في النحو ، ٤٢٢/١ .

[٩٠] - ينظر : الأُول في النحو ، ٣٣١/٢ – ٣٣٢ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ،والصلاة والسلام على المؤيد بالمعجزات الباهرات ،وعلى آله وأصحابه وأفضل البريات .

فله الحمد والمنة ،وله الفضل على إتمام النعمة ،فبعد توفيق منه وتعالى ورحمة تم إتمام هذا الجهد اليسير من عبد متذلل بين يدي ربه العلي القدير أذكر أهم النتائج التي تم التوصل إليها ملخصة بما يأتي :

أولًا : درس ابن السراج المسائل التي عوّل عليها سيبويه في كتابه مختصرًا هذه المسائل مرتبها أحسن ترتيب .

ثانيًا : انفرد بالعديد من المسائل منها :

١- لمّا ظرف

٢- اسم الفاعل مفرد

٣- مع اسم

٤- اسم الإشارة أعرف المعارف

٥- ليس حرف لا فعل

٦- صرف ما لا ينصرف

٧- إمّا ليست حرف عطف

ثالثًا : من الأحكام النقدية التي أطلقها ابن السراج على عدد من القضايا النحوية هي مصطلحات رددها العلماء على أكثر من قضية صائبة أم خاطئة لعدم وقوع الموضع سوى في الموضع الذي يقتضيه .

رابعًا : ناقش الكثير من القضايا التي اختلف بعض العلماء فيها من حيث صحتها أم خطئًا مع إعطاء رأيي الشخصي المتواضع على بعض القضايا في تأييد ذلك الحكم أو عدمه لأسباب تم ذكرها في متن البحث .

خامسًا : أ- ذكر مصطلح الصواب على عدد من القضايا النحوية ،منها :

١- تقديم الخبر على المبتدأ

٢- الفصل في إنّ وأخواتها وأخبارها

٣- فتح همزة إنّ

ب- ذكر مصطلح (يقال) في :

١- إضافة الاسماء

٢- الوقف في أنا

٣- تقديم الاستثناء وتأخيره

ج- ذكر مصطلح (حسُن) في :

١- إضافة الأسماء

ولم أعثر في غير هذا الموضع على هذا المصطلح مع جهد جهيد في البحث في كتاب الأصول .

د- ذكر مصطلح (صلُح) في :

١- الإضافة في أفعل التفضيل

٢- وصف النكرة

هـ- ذكر مصطلح (الجائز) في :

١- دخول من على الأسماء

٢- نصب الحال

٣- أخوات كان

سادسًا : أ- ذكر مصطلح الخطأ في عدد من القضايا النحوية ،منها :

١- غير بمعنى إلا

٢- الحذف في يغزو وما شاكلها

٣- الفصل بين حرف العطف والمعطوف

ب- ذكر مصطلح (لا يقال) في :

١- صيغ المبالغة

ج- ذكر مصطلح (قبيح) في :

١- العطف على الاسم الظاهر

د- ذكر مصطلح (لا يحسن) في :

١- وقوع اللام في خبر إنّ

٢- التنوين

هـ- ذكر مصطلح (لا يجوز) في :

١- دخول (إنّ) على (إنّ)

٢- رُبَّ

٣- إدخال الألف واللام على العدد

راجية الله في توفيقه على اتمامه

المصادر والمراجع

أولًا : المصادر المطبوعة

١ – إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : تحقيق الشيخ الضباع – مطبعة عبد الحميد حنفي .

٢ – الأشباه والنظائر ، لجلال الدين السيوطي ، الطبعة الثانية ، دائرة المعارف العثمانية .

٣– أمالي ابن الشجري – طبعة حيدر أباد ، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ .

٤– إنباه الرواة للقفطي، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الكتب ١٣٦٩هـ .

٥ – الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد الطبعة الأولى

٦ – الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك.

٧– البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي – مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ .

٨– بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي – مطبعة السعادة .

٩ – تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، مطبعة السعادة سنة ١٣٤٩.

١٠ – التمام في تفسير أشعار هذيل ، لابن جني ، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب ، مطبعة العاني .

١١ – تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ، مطبعة السعادة .

١٢ – تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق الأستاذ عبدالله درويش – الدار المصرية للتأليف والترجمة .

١٣ – جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري – تحقيق أبي الفضل إبراهيم – الطبعة الأولى سنة ١٩٦٤ م .

١٤ – جمهرة اللغة لأبي بكر بن دريد ، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – الدكن ١٣٤٤هـ

١٥ – خزانة الأدب للبغدادي طبيعة بولاق سنة ١٢٩٩ هـ .

١٦ – الخصائص لأبي الفتح ابن جني ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب . سنة١٩٥٦ م .

١٧ – ديوان رؤبة . لا يبسك . سنة ١٩٠٢م .

١٨ – سر صناعة الإعراب لأبي الفتح ابن جني ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا – مطبعة الحلبي سنة ١٩٥٤م .

١٩ – شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، نشر عبد السلام هارون وأحمد أمين – الطبعة الأولى سنة ١٩٥١ م .

٢٠ – شرح الكافية للرضي الإستراباذي – المطبعة العامرة سنة ١٢٧٥ هـ .

٢١ – شرح المفصل لابن يعيش – إدارة الطباعة المنيرية .

٢٢ – طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم – مطبعة السعادة .

٢٣ – عيون الأنباء في طبقات الأطباء لأبن أبي أصيبعة . الطبعة الأولى سنة ١٢٩٩ هـ .

٢٤ – غيث النفع في القراءات السبع للصفاقي بهامش شرح الشاطبية مطبعة الحلبي سنة ١٣٤٦ هـ .

٢٥ – الفهرست لأبن النديم – المطبعة الرحمانية – سنة ١٣٤٨ هـ . ٢٦ – كتاب سيبويه ٢٦– مطبعة بولاق بمصر سنة ١٣١٧هـ .

٢٧ – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للحاجي خليفة – طبع إسطنبول سنة ١٩٤٣م.

٢٨ – لسان العرب لابن منظور – الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٢٩ – المحتسب لأبي الفتح بن جني، تحقيق الأستاذ علي ناصف النجدي وعبد الفتاح شلبي القاهرة سنة ١٩٦٩م .

٣٠) معجم الأدباء لياقوت الحموي – مطبوعات دار المأمون ١٩٣٦ م .

٣١ – مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد – مطبعة محمد مصطفى .

٣٢ – المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد تحقيق الأستاذ عبد الخالق عضيمة – لجنة إحياء التراث الإسلامي سنة ١٣٨٨ م .

٣٣ – نزهة الألباء في طبقات لابن الأنباري – القاهرة سنة ١٢٩٤ هـ .

٣٤ – النشر في القراءات العشر لابن الجزري – تحقيق الضباع – نشر المكتبة التجارية .

٣٥ – همع الهوامع – لجلال الدين السيوطي – مطبعة السعادة ١٣٢٧م .

٣٦ – وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة ١٩٤٨م.

ثانياً – المراجع المخطوطة

١ – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان مخطوط بدار الكتب رقمه ٨٢٨ نحو .

٢ – أخبار المحمدين من الشعراء للقفطي ، مخطوط بدار الكتب رقمه ٢٢١٧ هـ .

٣– إشارة التعين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبي المحاسن الشافعي رقمه ١٦١٢ تاريخ .

٤ – شرح السيرافي لكتاب سيبويه مخطوط بدار الكتب رقمه ١٤ قراءات .

٥ – طبقات النحويين واللغويين لأبن قاضي شهبة – نسخة مخطوطة بدار الكتب رقمه ٢١٤٦ تاريخ .

٦ – عيون التواريخ – لأبن شاكر الكتبي – مخطوط بدار الكتب رقمه ١٤٩٧ تأريخ .